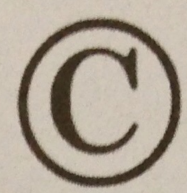
الوجيز في
التمويل والاستثمار وضعياً وإسلامياً

الأستاذ الدكتور
عبد الجبار السبهاني

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
في عمّان: (١٣٣٤/٤/٢٠١٢)



الطبعة الثانية
إربد - مطبعة حلاوة
١٤٣٦هـ/٢٠١٥م

U. B. F.
University Book Facilitator
Ubf2012@Gmail.com
Al-Sabhany.com

كشّاف المحتويات

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد، لما كانت المجتمعات الإنسانية تنقسم دائماً إلى وحدات عجز تكون بحاجة إلى المال وأخرى يكون لديها فائض منه، كان من الطبيعي أن تنشأ علاقات محددة تؤمّن انتقال المال بين الطرفين.

وقد كانت هذه العلاقات ابتداءً علاقات مباشرة ينتقل المال فيها من الممول إلى المتمول عبر عقد القرض أو عقد المشاركة دون وساطة، وذلك لسهولة وصول المتمول إلى الممول، ولتوفر عناصر الثقة والمعرفة المتبادلة التي تؤمّنها وتدعمها البيئة والأوضاع والأعراف الاجتماعية، لكنّ العلاقات المباشرة والأطر العَقْدية القائمة على أساسها ما عادت قادرة، مع نمو المجتمعات وتراجع البعد الشخصي فيها لحساب البعد المؤسسي، على تأمين قنوات كفوءة لنقل المال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز، وتعاظمت الحاجة إلى مؤسسات جديدة تستجيب لحاجات المجتمع على نحو أكفأ وأقدر؛ فكانت المصارف التجارية من ضرورات الواقع الاجتماعي والاقتصادي الجديد.

واستطاعت المصارف التجارية أن تلعب دور الوساطة المالية متحملة مخاطرة هذا الدور ومستأثرة بمغانمه، وبذلك اختفت العلاقة المباشرة بين الممول والمتمول؛ فالدائن لا يعرف إلا المصرف الذي يضع فيه فوائض أمواله ويأخذ الفائدة، والمدين كذلك لا يعرف إلا المصرف الذي يمكن أن يجهزه بالمال مقابل الفائدة، وهكذا أقامت المصارف التجارية من نفسها برزخاً بين الممولين والمتمولين.

وفي وقت تال ظهرت الأسواق المالية التي استطاعت أن توسع لنفسها حيزاً في ميدان الوساطة بين الممولين والمتمولين عبر فعاليات التسنيد والتسهيم: تسنيد القروض وتسهيم ملكية رأس المال؛ فجعلت من نفسها معْبراً بديلاً بين المتمولين والممولين، الأمر الذي أعاد رسم التزامات الأطراف الممولة والمتمولة تجاه بعضها من جديد؛ فمن يكتتب بالسند يكون مقرضاً لمصدره، ومن يكتتب بالسهم يكون شريكاً لمصدره، وكل ذلك يجري بوساطة الأسواق المالية بعيداً عن المصارف التجارية، وهذا ما يفسر التناقص النسبي لنصيب تلك المصارف من الأصول لصالح الأسواق المالية. وفي نقلة أخرى تالية وبعيداً أيضاً عن مظلة المصارف التجارية، أفرزت الأسواق المالية ما صار يعرف بصناديق الاستثمار وهي مؤسسات متخصصة لتلقي الأموال واستثمارها على أساس التوكيل أو على أساس المشاركة غير المباشرة بين الممولين والمتمولين.